

إستراتيجية إدارة المخاطر والخطة التنفيذية لإدارة المخاطر

لعام (2021-2022) لوزارة التنمية الإجتماعية

إعداد مديرية السياسات والإستراتيجيات

قسم إدارة الأزمات ورصد الظواهر الإجتماعية

المحتويات:

1.	المقدمة
2.	الرؤية
3.	التعريفات
4.	أنواع المخاطر
5.	منهجية إستراتيجية إدارة المخاطر
6.	أهداف إستراتيجية إدارة المخاطر
7.	خطوات عمل منهجية إدارة المخاطر
8.	آلية عمل منهجية إدارة المخاطر
9.	خطوات كيفية التعامل مع المخاطر
10.	المهام والمسؤوليات لتنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر
11.	الخطة التنفيذية لإدارة المخاطر للوزارة التي تواجه الوزارة

المقدمة:

تعتبر وزارة التنمية الإجتماعية من أهم المؤسسات الحكومية التي تعمل على تطوير السياسات والتشريعات الاجتماعية وتعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز وتطوير الخدمات الاجتماعية والارتقاء بنوعيتها وجودتها وتنظيم العمل التطوعي وتفعيله، والمساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة وتطوير وبناء الشراكات ومأسستها وتعزيز التعاون والتنسيق في مجال العمل الاجتماعي، مما يتطلب توفير إستراتيجية لضمان تحقيق أهداف الوزارة بهدف الحد والتقليل من الآثار السلبية للمخاطر التي قد تحول دون تحقيق تلك الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات الوقائية والعلاجية بما يمكن الوزارة من الأستمرار في تقديم خدماتها بكفاءة وفاعلية وفي مختلف الظروف .

الأسباب:

تؤثر مجموعة من المخاطر على جهود الوزارة المبذولة والهادفة إلى تطوير وتحسين أداؤها ومن هنا جاءت أهمية بناء إستراتيجية إدارة المخاطر والمتمثلة بـ:

1. ضرورة حصر المخاطر التي قد تؤثر في أداء الوزارة، للحد من هذه الآثار في حال وقوعها كأجراء وقائي فعال.
2. الحاجة إلى نقل الخبرات والمعرفة بين مختلف المستويات الإدارية.
3. الحاجة إلى توجيهات تضبط الأداء أثناء وقوع المخاطر وتساعد في المحافظة على مستوى الجودة في تقديم الخدمات.
4. العمل على تحديد الإجراءات للحد من الآثار السلبية في حال حدوث المخاطر.
5. ضرورة وجود منهجية علمية وعملية للتنبؤ بالمخاطر والتعامل معها .
6. العمل على إيجاد منظومة عمل متكاملة لمواجهة المخاطر المتوقع حدوثها.

الرؤية:

وزارة متميزة داعمة لمجتمع آمن ومستقر عماده الاسرة يحقق العدالة الاجتماعية. وذلك لا يكون إلا باستخدام الممارسات الفضلى لتفادي المخاطر والأزمات والتقليل من الآثار التي تنتج عنها في حال وقوعها.

التعريفات:

إدارة المخاطر: عملية تحديد وقياس المخاطر التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية وتجنبها والسيطرة عليها وتقليل آثارها السلبية إلى مستويات مقبولة، من خلال تطوير إستراتيجيات وخطط خاصة لإدارتها.

المخاطر: حدث شيء فعلي أو محتمل يترتب عليه أذى أو آثار سلبية على الوزارة ، وهذه الآثار قد تكون على شكل أذى أو على شكل فرصة ضائعة. الأمر الذي يستدعي تحديد هذه المخاطر وتوصيفها لتبيان أهميتها النسبية ومدى خطورتها كحد أدنى.

الأزمة: مجموعة من الأخطار التي من الممكن حدوثها وتتاليها بحيث تؤثر بشكل سلبي على الوزارة وتوقفها عن أداء أعمالها بشكل جزئي أو كلي.

أنواع المخاطر بحسب أهميتها:

- مخاطر مالية: عدم كفاية المخصصات المالية لتحقيق أهداف الوزارة.
- مخاطر صحية: تهديدات تؤثر على صحة الموظفين من إصابات عمل للموظفين، وعدوى بأمراض وبائية منتشرة.
- مخاطر أعطال فنية: تواجهها شبكة الحاسوب وأمن المعلومات للوزارة مما يعيق عملها.
- مخاطر قانونية: تواجهها الوزارة من خلال عدم توفر المعرفة والوعي الكافي بالتشريعات الناظمة لعمل الوزارة وكيفية تطبيقها.
- مخاطر إعلامية تثقيفية توعوية: عدم توفر المعلومات الدقيقة لدى أصحاب العلاقة.

- مخاطر الكوارث الطبيعية والحرائق: حدوث ظواهر طبيعية مثل الفيضانات والزلازل الإنزلاقات والإنهيارات الطبيعية، والحرائق التي تدمر وتهدد حياة الأفراد وتعيق عمل الوزارة.
- مخاطر معرفية: تواجه الوزارة ومنها نقص الكوادر البشرية، عدم فاعلية البرامج التدريبية، نقص المهارات في فن الإدارة.... إلخ.

منهجية عمل استراتيجية ادارة المخاطر:

تهدف هذه المنهجية إلى تحديد المخاطر وتصنيفها حسب تأثيرها واحتمالية حدوثها لضمان إتخاذ القرارات التي من شأنها تحويل هذه المخاطر إلى فرص أو الحد من أثرها في حالة وقوعها.

أهداف منهجية إستراتيجية إدارة المخاطر:

1. تجذير مفهوم إدارة المخاطر في الوزارة والمأسسة بنشر الوعي بأهمية إدارة المخاطر.
2. التنبؤ بالمخاطر والأزمات بتحديد المخاطر المحتمل حدوثها ودرجة تأثيرها وأسبابها.
3. العمل على إعداد خطط لمواجهة المخاطر بهدف إستخدام أفضل السبل لإدارة المخاطر المتوقع حدوثها.

خطوات عمل منهجية إدارة المخاطر:

1. تحديد الأولويات للوزارة ودرجة المخاطر التي تحيط بها.
2. إيجاد وتحديد نظرة شمولية للوزارة من خلال تحليل بيئة العمل داخل وخارج الوزارة.
3. تجميع الردود من مختلف المديریات المتعلقة بالمخاطر بهدف دراستها.
4. عمل مصفوفة للمخاطر تتضمن إحتمالية حدوث الخطر ومدى تأثيره.
5. تحديد الطرق الوقائية والعلاجية للمخاطر.
6. إعتتماد الإستراتيجية وتعميمها على جميع المديریات في الوزارة للعمل بموجبها.
7. العمل على تزويد مديريةية السياسات والإستراتيجيات/ قسم إدارة الأزمات ورصد الظواهر الإجتماعية بالتغذية الراجعة وبشكل مستمر.
8. عمل تقرير سنوي بالمخاطر مراعي جميع الخطوات السابقة ليتسنى الرجوع له ومراجعته في كل عام لعمل منهجية المخاطر والخطة التنفيذية للمخاطر للعام الذي يليه بناء عليه.

آلية عمل منهجية إدارة المخاطر:

لا بد أن تكون إدارة المخاطر جزء من الإدارة الإستراتيجية للوزارة لتشمل مجموعة من الإجراءات والخطوات المنظمة في التنفيذ لأنشطة الوزارة في حال حدوث مخاطر والتعامل معها بأفضل الفرص المتاحة وأقل الخسائر إن وجدت.

أولاً: دراسة الخطر وتقييمه من خلال تحديد إحتمالية حدوثه ومدى تأثيره وشدة هذا الخطر على المستوى الداخلي أوالخارجي للوزارة وبما يضمن تحقيق أهداف الوزارة الإستراتيجية، وتم اعتماد آلية محددة لإعطاء كل خطر قيمة تعتمد بشكل رئيس على إحتمالية حدوثه من جهة، وتأثيره من جهة أخرى

1. إحصائية حدوث الخطر

1. تحديد تأثير الخطر

الوزن	الوصف	التأثير	المستوى
5	يؤثر بشكل كبير على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة	25%	عالي جدا
4	يؤثر على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة	24%-20%	عالي
3	يؤثر على الامور التشغيلية للوزارة والامور المعرفية للوزارة /كبيئة داخلية.	19% - 15%	معتدل
2	تتطلب تفعيل بعض الامور في الوزارة وتفعيل دور واداء الموظفين / كبيئة داخلية.	14% - 10%	قليل
1	يتم التعامل معها ومعالجتها داخليا بإجراءات معتادة.	أقل من 5%	قليل جدا

2. شدة تأثير الخطر:

فيتم تقييمها من خلال (الإحصائية x التأثير) ليعطينا التقييم لمدى التأثير وشدة (عالي/ متوسط/ منخفض/ شبه معدوم) للخطر في حال وقوعه على مستوى الوزارة لبيان مدى تأثير هذه المخاطر السلبية وفق آلية معتمدة، ومن حيث إحصائية إحدائها للخسائر أو إحصائية حدوثها أو عملية تكرارها. وقد يكون تقييم هذه المخاطر بطريقة كمية أو نوعية، ويتم وضع معايير ومؤشرات لتصنيف وتقييم مستوى الخطورة بعد قياس مدى

تأثيرها على الوزارة، وبعد ذلك تحديد الأشخاص أو الجهات المسؤولة عن ذلك، وتحديد مدى علاقتها بالأهداف ومدى تكرارها. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة توخي الحذر لدى إجراء التقييم بعدم إضاعة الوقت في تقييم مخاطر غير محتملة أو غير هامة حيث أنها قد تؤدي إلى تشتت الجهود والموارد التي يمكن إستغلالها في أمور أكثر أهمية، والمبالغة في التقييم قد يؤدي إلى إعاقة العمليات وتأخير البدء في بعض المشاريع أو في إكمالها.

شدة الخطر	الوصف	التأثير		الإحتمالية	
25%	بشكل كبير	5	عالي جداً	5	شبه أكيد
20%	كبير	4	عالي	4	مرتفع
15%	متوسط	3	معتدل	3	متوسط
10%	منخفض	2	قليل	2	منخفض
أقل من 5%	ممكّن إهماله	1	قليل جداً	1	شبه معدوم

ثانياً: إيجاد آليه للتعامل مع هذا الخطر وتحديد طرق للتعامل مع الخطر لتقليل من إحتمالية حدوث الخطر والآثار المترتبة عليه.

ثالثاً: العمل على معالجة الخطر من خلال إتخاذ إجراءات من شأنها الوقاية والحد من هذا الخطر.

رابعاً: التقييم الدوري لمعرفة مدى صلاحية الإجراءات المتخذة لإنهاء الخطر.

خامساً: دراسة فاعلية منهجية إدارة المخاطر وتعديلها بناء على النتائج المتوفرة أول بول.

سادساً: تحليل البيئة الخارجية والداخلية للوزارة من خلال إستراتيجية الوزارة للأعوام 2017 – 2021، ومن خلال الردود الخاص بالمديريات التابعة بالوزارة فيما يخص التحديات في العمل التي من الممكن تحولها إلى مخاطر في بعض الأحيان إن لم يتم معالجتها بالشكل المطلوب حيث كانت على النحو الآتي:

تحديات خارجية:

- استمرار تعاقب الحكومات المختلفة وتغير القيادات في العديد من المراكز الحكومية التي لها علاقة بعمل وزارة التنمية الاجتماعية وتغيير وزير التنمية الاجتماعية، مما يؤدي إلى صعوبة مأسسة عملية التخطيط الإستراتيجية للوزارة واستدامة العمل في برامجه وخطته.
- حدوث أي خلل في التوافق والتكامل مع متطلبات الحكومة الإلكترونية والربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية المعنية.
- تعديل القوانين والأنظمة ذات العلاقة بعمل الوزارة قبل الاستعداد والتحضير لها. مثال ذلك، صدور نظام جديد للخدمة المدنية تتضمن تعديلات مختلفة على سياسات الموارد البشرية مما يستوجب إحداث تعديلات على العمليات والإجراءات والأنظمة المحوسبة وتتطلب تدريباً للموظفين المعنيين وما إلى ذلك.
- صعوبة استدامة التعامل مع الموردين لوزارة التنمية الاجتماعية كموردي البرمجيات والأنظمة والأجهزة والمعدات ومواد الاعاشة وغيرها، والتأثير السلبي لذلك على امكانية استخدام البرمجيات وغيرها.
- الكوارث الطبيعية والأوبئة الصحية التي قد تؤدي إلى ظروف إستثنائية ومفاجأة مما يترتب عليها زيادة متطلبات الإغاثة والإعانة للأسر المتضررة وبالتالي انخفاض مخصصات الوزارة مما يؤدي لضعف في دور الوزارة في حفظ الأمن المجتمعي ومثال عليها (جائحة كورونا) .

تحديات داخلية:

- التعديلات المستمرة في السياسات والإستراتيجيات نتيجة عدم وجود خطط عمل تنفيذية معتمدة منبثقة عن الخطة الإستراتيجية، وعدم وجود توثيق للعمليات والإجراءات وضعف المهارات المتعلقة بهذا الخصوص.

➤ المخاطر الناتجة عن عملية إعادة الهيكلة وعملية إعادة توزيع أو تسكين الموظفين وفقاً للهيكل التنظيمي وأن إعادة الهيكلة يتضمن إحداث وظائف جديدة بمهام جديدة ومواقع عمل مختلفة.

➤ فقد الوثائق وصعوبة استرجاعها بسبب عدم التنظيم الكافي وعدم وجود نسخ احتياطية من الوثائق أو المعلومات أو البيانات أو الملفات سواء كانت إلكترونية أم ورقية.

➤ عدم قدرة وزارة التنمية الاجتماعية على استقطاب الكفاءات من الموارد البشرية والإحتفاظ بهم. والإضطراب للإعتماد على التعيين بموجب عقود شاملة لجميع العلاوات وما يتبع ذلك من صعوبات.

➤ المخاطر الناتجة عن عملية إعادة هندسة العمليات كعدم تمكن عدد من الموظفين من التكيف مع العمليات والإجراءات الحديثة والجديدة. مثال ذلك إدخال نظم محوسبة جديدة.

➤ وجود نقص المكاتب والأبنية خاصة في مركز الوزارة وميدانها لتلبية احتياجاته نتيجة التوسع المطلوب في أعداد الموظفين للقيام بالمهام والتخصصات الجديدة، وإستيعاب المديریات والوحدات الجديدة.

➤ خطورة تلف السجلات الورقية أو الإلكترونية.

➤ نشر أخبار صحفية غير دقيقة أو أخبار تتضمن معلومات خاطئة عن وزارة التنمية الاجتماعية.

➤ المخاطر المالية نتيجة الإهمال أو الإختلاس أو سوء إستخدام السلطة.

خطوات كيفية التعامل مع المخاطر:

أولاً: القبول بالمخاطر

يمكن قبول المخاطر أو التكيف معها؛ إذا كان مستوى احتمالية الحدوث متدنية وأثرها متدني الخطورة وغير مهم، أو في الحالات التي يكون فيها تكاليف التقليل من هذه المخاطر أو إتخاذ الإجراءات الرقابية أو الوقائية لتفاديها أعلى من تكلفة قبولها، أو في الحالات التي لا يمكن تجنبها أو التقليل منها فلا بد من تحديد الطرق التي تستخدمها الوزارة لتقليل احتمال الخطر وآثاره بحسب نوع الخطر.

ثانياً: عدم قبول المخاطر

لا يمكن القبول بالمخاطر لكونها عالية الخطورة من حيث الأثر ومن حيث احتمالية الحدوث، ويمكن تقليلها أو تفاديها. يتم إتخاذ الإجراءات الرقابية والوقائية اللازمة، وفي هذه الحالة تتم الإجابة على الأسئلة التالية: الأسباب الداعية للمخاطر، كلفة الإجراءات الرقابية لتحديد أقلها كلفة وأكثرها فاعلية، وإستخدام قائمة أولويات المخاطر للبدء بأعلى الأولويات. كما يمكن اللجوء إلى عدد من الإجراءات لتقليل المخاطر كتوزيع المخاطر على عدة مجالات كتقسيم شراء أجهزة معينة على عدة موردين، أو اللجوء إلى التأمينات وغير ذلك.

ثالثاً: تجنب المخاطر

من خلال عدم القيام بالعمل المؤدي للخطر وتجنبه، واللجوء إلى خيارات وإجراءات بديلة لتحقيق الأهداف لتعويض الفرص الضائعة.

رابعاً: إدارة المخاطر خلال التغيير:

عند حدوث أي تغيير في وزارة التنمية الاجتماعية نتيجة إعادة الهيكلة أو إعادة هندسة العمليات أو إدخال سياسات وأنظمة جديدة، أو تغيير في المهام والمسؤوليات الوظيفية...، غالباً ما تؤثر بزيادة احتمالية حدوث المخاطر التي تتعرض لها وزارة التنمية الاجتماعية، وفي هذه الحال، على الإدارة العليا مراقبة التغييرات، والعمل على إعلام

المدراء والموظفين عن المخاطر المحتملة وأهميتها وأولوياتها، وتوعيتهم بكيفية إدارة المخاطر وضبطها. لتمكينهم من إحداث التغيير دون معوقات. وبنفس الوقت، على المدراء الإستمرار في مراقبة العوامل التي قد تؤثر على المخاطر ضمن المعطيات التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

خامساً: معالجة الخطر

معظم حالات الخطر ستكون ضمن هذه المرحلة، حيث يتم احتواء الخطر من خلال اتخاذ إجراءات وقائية للتعامل معه أو للحد منه والتقليل من آثاره.

سادساً: إنهاء الخطر

حيث يتم اتخاذ بعض الإجراءات التي تزيل الخطر بشكل جذري، مثل استخدام طرق مختلفة لتنفيذ العمل، أو تكنولوجيا مختلفة، والتي تجعل الخطر غير موجود.

سابعاً: المراقبة والمتابعة الدورية

ليتم اكتشاف أي مصدر خطر جديد أو فشل التحكم في المخاطر السابقة.

ثامناً: قياس فاعلية الإجراءات

المتخذة لتلافي المخاطر باستخدام نموذج تقييم للمخاطر.

تاسعاً: قياس فاعلية منهجية إستراتيجية إدارة المخاطر والخطة التنفيذية لإدارة المخاطر

والتعديل عليها من خلال التغذية الراجعة.

المهام والمسؤوليات لتنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر:

1. تشكيل فريق لإدارة المخاطر في مركز الوزارة للوقوف بشكل دوري على واقع حال المخاطر في الوزارة.

2. تشكيل فريق عمل من مختلف مديريات الميدان لإدارة الأزمات بحيث يتم تسمية ضابط إرتباط للأزمات لكل مديرية في الميدان من قبل المدير المعني.
3. إعداد تقرير دوري بواقع حال المخاطر للوزارة من قبل فريق إدارة المخاطر ليتم من خلاله الحصول على التغذية الراجعة لتقييم وقياس مدى فاعلية إستراتيجية إدارة المخاطر وإجراء التعديلات اللازمة بحسب متطلبات كل مرحلة.
4. إعداد دليل إسترشادي لموظفي الوزارة باهمية إدارة المخاطر ليكون جميع الموظفين مشاركين في تحديد المخاطر ففي حال معرفة الموظف بخطر غير معروف في منطقة عمله لابد من إخبار المدير بحيث لا يمكن إهمال أي خطر فلا بد من مناقشته ومعرفة مدى تأثيره وإمكانية تسجيله وطرق علاجه أن وجد.
5. إلزام المدراء بإصدار التعاميم والكتب اللازمة لتأكد بأن موظفيهم على علم ودراية باحدث المعلومات حول إدارة المخاطر، وعليهم الإبلاغ عن المخاطر ومناقشتها لإيصال المعلومة الصحيحة ومعالجة الخطر بالسرعة الممكنة في أماكن عملهم بالتنسيق مع قسم إدارة الأزمات ورصد الظواهر الإجتماعية.

إستراتيجية إدارة المخاطر والخطة التنفيذية لمخاطر الوزارة بموجب مصفوفة:

يتم بهذا الجزء وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر من خلال صياغة مصفوفة بحيث تتضمن تحديد المخاطر لكل هدف من أهداف وزارة التنمية الاجتماعية إن وجدت والمدرجة في الخطة الإستراتيجية وخطط العمل التنفيذية، وفي مايلي أنموذجاً لإستراتيجية المخاطر والخطة التنفيذية لمخاطر الوزارة:

الآليات العلاجية	شدة الخطر ومستواه		مدى تأثير الخطر	أحتمالية حدوث الخطر	أنواع الخطر	الرقم	الهدف الإستراتيجي "المديرية المعنية"
ضرورة تزويد الأرشيف بمعدات السلامة العامة وتدريب الموظفين العاملين فيه على إستخدامها.	عالي	16	4	4	عدم وجود اجراءات السلامة العامة في الارشيف المركزي	1.	أولاً: تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز
العمل على توفير المعدات اللازمة لتمكين المركبات من العمل في مثل هذه الظروف على سبيل المثال (السلاسل) الخاصة لدواليب المركبات ورفع جاهزيتها.	عالي جداً	25	5	5	عدم قدرة المركبات على العمل في الظروف الجوية في حال تراكم الثلوج الأمر الذي يعيق قدرة القسم على تقديم الدعم خلال تلك الظروف.	2.	مديرية الشؤون الإدارية
توفير المخصصات اللازمة لشراء هذه الكاميرات وتركيبها بالسرعة الممكنة.	عالي جداً	25	5	5	عدم وجود كاميرات مراقبة للمستودعات	3.	
الاستعانة بموظفين من شراء الخدمات من خلال الجمعيات الخيرية، وبموظفين عاملين في الوحدات الإدارية القريبة من المركز من مديريات ومكاتب التنمية الإجتماعية.	ممكن إهماله	4	4	1	حدوث إضراب عن العمل في دور ومراكز الرعاية الإيوائية	4.	مديرية الموارد البشرية

الآليات العلاجية	شدة الخطر ومستواه		مدى تأثير الخطر	أحتمالية حدوث الخطر	أنواع الخطر	الرقم	الهدف الإستراتيجي "المديرية المعنية"
عدم تعيين محاسبين إلا بعد التأكد من توفر كفالة مالية.	منخفض	8	4	2	وجود كفالات للموظفين أو نقص بقيمتها حسب الأصول	5.	أولاً: تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز
وجوب توفر الكفالة المالية والتدقيق المستمر للصناديق.	منخفض	8	4	2	مخالفة النظام والتعليمات المتعلقة بالإحتفاظ بمبالغ مالية تزيد عن مبلغ 200 دينار في القاصه و عدم توريدها عند تدقيق الصندوق.	6.	
التأكيد والتعميم على المراكز والمديريات بعدم استخدام جلود قبض غير أصولية وتحت طائلة المسائلة القانونية.	منخفض	5	5	1	إستخدام جلود قبض غير أصولية.	7.	وحدة الرقابة الداخلية
ضرورة عمل جرد دوري للمستودعات.	منخفض	5	5	1	وجود إختلاف بين أرصدة اللوازم المسجلة على السجلات مع ما هو موجود فعلياً على أرض الواقع في المستودعات سواء في حال النقص أو الزيادة.	8.	
إعتماد الإستخدم الورقي لتقديم الخدمة في مثل هذه الظروف.	متوسط	12	4	3	تعطل الأنظمة بشكل مفاجيء مما يؤدي إلى إنقطاع تقديم الخدمة بشكل مؤقت للمواطن وخاصة ممن تكون معاملته لا تحتل التأخير.	9.	مديرية التطوير المؤسسي
البحث عن مصادر تمويل أخرى لتنفيذ الأنشطة والمشاريع في مثل هذا الظرف من المنح والتبرعات المقدمة للوزارة للحفاظ على سير العمل.	منخفض	6	2	3	عندما يحدث تخفيضات على الموازنة الخاصة بالوزارة مما يؤدي لإعاقة تنفيذ البرامج في ظل مجموعة من الظروف المختلفة مثل حدوث الكوارث والأبونة الصحية.	10.	مديرية الموارد المالية

الآليات العلاجية	شدة الخطر ومستواه	مدى تأثير الخطر	أهمية حدوث الخطر	أنواع الخطر	الرقم	الهدف الإستراتيجي "المديرية المعنية"
التقيد بأسس صرف مساعدات الإغاثة لحالات الطارئة وتحويل المساعدات التي يتم طلبها للظروف الإقتصادية العادية للصراف من خلال التنسيق مع الجمعيات الخيرية والمنظمات ووضع خطة مسبقة من قبل الأقسام المعنية مثل الجمعيات المحلية والأجنبية والمسؤولية المجتمعية والمنح والمشاريع للصراف بمثل هذه الظروف.	عالي جداً 25	5	5	زيادة طلب المساعدات الطارئة في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة وتبعيات جانحة كورونا وبالتالي انخفاض مخصصات الوزارة مما أثر على قدرة تدخل الوزارة لحفظ الأمن المجتمعي.	.11	أولاً: تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز مديرية وحدة خدمة الجمهور
تدريب وتأهيل الموظفين على كيفية التعامل في مثل هذه الظروف وتوفير إجراء قانوني يحمي الموظف وتفتيش مسبق للمراجع قبل الدخول، والتعامل مع المراجع من خلال حواجز يتم توفيرها للحفاظ على سلامة الموظف.	عالي 20	5	4	تعرض موظفي الوحدة للإيذاء اللفظي والجسدي من قبل المراجعين من الفئات المهمشة مثل المرضى النفسيين/ أبناء الرعاية/صعبي المراس وذلك بحسب طبيعة عمل الوزارة ومراجعيها.	.12	
ضرورة توفر مساحة كافية لإستقبال المراجعين وحواجز آمنة بين المراجع والموظف ومرافق أخرى.	عالي 20	5	4	عدم جاهزية المكان المخصص للوحدة.	.13	

الإجراءات العلاجية	شدة تأثير الخطر ومستواه		مدى تأثير الخطر	إحتمالية حدوث الخطر	أنواع الخطر	الرقم	الهدف الإستراتيجي "المديرية المعنية"
التدريب والتأهيل للتعامل مع العنف من قبل الموظف المختص	متوسط	12	3	4	تعرض الموظف المختص بالرعاية اللاحقة للإساءة من قبل أبناء الرعاية اللاحقة.	1.	ثانياً: تطوير الخدمات الاجتماعية والارتقاء بنوعيتها وجودتها مديرية الاسرة والحماية
ضرورة الإلتزام بأسس إنضباط الأحداث داخل دور التربية والتأهيل لهم ومتابعة الحدث داخل الدار من قبل الإخصائي النفسي والاجتماعي وإبلاغ الجهات المختصة (الأمّن العام وشرطة الأحداث)	منخفض	8	4	2	حالات الشغب التي يقوم بها الأحداث فجأة وما يترتب عليها من إتلاف للأصول.	2.	مديرية الأحداث والأمن المجتمعي
توفير التدريب اللازم للموظف لكيفية التعامل بمثل هذه الحالات.	متوسط	12	4	3	تعرض الموظف للخطر من بعض المراجعين وممكن الإيذاء.	3.	مديرية الابنية والمساكن

الإجراءات العلاجية	شدة تأثير الخطر ومستواه		مدى تأثير الخطر	إحتمالية حدوث الخطر	أنواع الخطر	الرقم	الهدف الإستراتيجي "المديرية المعنية"
تشكيل فريق مختص للإشراف والمتابعة والتقييم الدوري للجمعيات التي من الممكن وقوعها بمثل هذه المخاطر.	عالي جداً	25	5	5	إستغلال الجمعيات الخيرية لمجموعة تهديدات مثل غسيل الأموال والتطرف والإرهاب .	1.	ثالثاً: تنظيم العمل التطوعي وتفعيله مديرية الجمعيات
إيجاد إطار قانوني لتسجيل وتنظيم المبادرات وفق التشريعات الناظمة لعمل الجمعيات.	عالي جداً	20	4	5	عدم وجود إطار قانوني لتسجيل او تنظيم المبادرات	2.	مديرية سجل الجمعيات
إيجاد نظام متابعة وتقييم لأعمال الجمعيات، ورفع كفاءة المشرفين على القطاع.	متوسط	12	4	3	ضعف نظم التقييم والمراقبة لآعمال الجمعيات	3.	
إعداد دليل للحوكمة وتأهيل وتدريب الجمعيات.	عالي	15	5	3	ضعف حوكمة الجمعيات	4.	
إطلاق حملات توعية بتنوع وتعدد الأهداف والغايات التي يخدمها قطاع الجمعيات وعدم إنحصارها على المساعدات الإنسانية.	منخفض	8	2	4	62% من الجمعيات المسجلة ذات طابع خيري تخضع لإشراف وزارة التنمية الاجتماعية مقارنة مع الوزارات المختصة الأخرى.	5.	
بناء قدرات الجمعيات على إعداد وتطوير صياغة المشاريع وسبل جلبها.	عالي	16	4	4	استحواذ ما نسبته 6% من الجمعيات المسجلة على التمويل الاجنبي	6.	
إيجاد إطار قانوني لتحديد المؤهلات العلمية والجنس وفق التشريعات الناظمة لعمل الجمعيات	منخفض	9	3	3	غياب الضبط القانوني لخصائص مؤسسي الجمعيات (المؤهل العلمي، الجنس)	7.	
إيجاد إطار قانوني يعزز قدرات الجمعيات وفق التشريعات الناظمة لعمل الجمعيات.	منخفض	9	3	3	احاطة الظروف السلبية ببيئة عمل الجمعيات مقارنة بالظروف الايجابية (ضعف الاستدامة، عدم تداول السلطة)	8.	

إطلاق حملات توعية لتعزيز مشاركة وإنخراط الاردنيين في العمل التطوعي المنظم.	12	3	4	انخفاض نسبة الاردنيين المنخرطين في العمل التطوعي المنظم اذ لا يتجاوز نسبتهم 8% وفق تقرير المجلس الوطني لشؤون الاسرة.	9	مديرية سجل الجمعيات
العمل على إيجاد إستراتيجية لقطاع الجمعيات	15	3	5	عدم وجود إستراتيجية لقطاع الجمعيات على غرار الإستراتيجية القطاعية .	10	

الإجراءات العلاجية	شدة تأثير الخطر ومستواه	مدى تأثير الخطر	إحتمالية حدوث الخطر	أنواع الخطر	الرقم	الهدف الإستراتيجي "المديرية المعنية"
تخفيف القسط المطلوب من الأسر مراعاة للظروف المسببة للعجز وتسهيل دعم المشروع اللاحق في حال تعثره لتمكين المنتفع من الإلتزام بالسداد.	12 متوسط	4	3	تراكم الذمم المالية بسبب عجز بعض الأسر المؤهلة من مشاريع الأسر المنتجة عن السداد مما يؤدي لضعف التحصيل المالي.	1	رابعاً: المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة مديرية تعزيز الإنتاجية